



العنف الداخلي

في أرقام



Photo: Mphammed El Baba

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال العام 2019
الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر

حصيلة الضحايا وتوزيعها

التوزيع الشهري لمظاهر غياب سيادة القانون

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

الانفجارات الداخلية

انتهاك الحق في التجمع السلمي ومنع إقامة

فعاليات أو أنشطة في أماكن مغلقة

الاعتداء على الصحفيين

الاستدعاء والاعتقال

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات مختلفة، حيث اختفت بعض أشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

لقد اتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذة باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال عام 2019، مقارنة بالعام السابق. حيث تزايدت بعض تلك المظاهر والتي كان من بينها استمرار تجاوزات المكلفين بإنفاذ القانون بالدرجة الأولى، والجماعات المسلحة التي ليس لها علاقة بالعمل الحكومي.

ويستعرض التقرير التالي أبرز أنماط الانتهاكات الداخلية خلال عام 2019؛ لا سيما المس بالسلامة الجسدية والشخصية، وانتهاك الحق في التجمع السلمي، والاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، والاعتداء على الصحفيين، والانفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح.

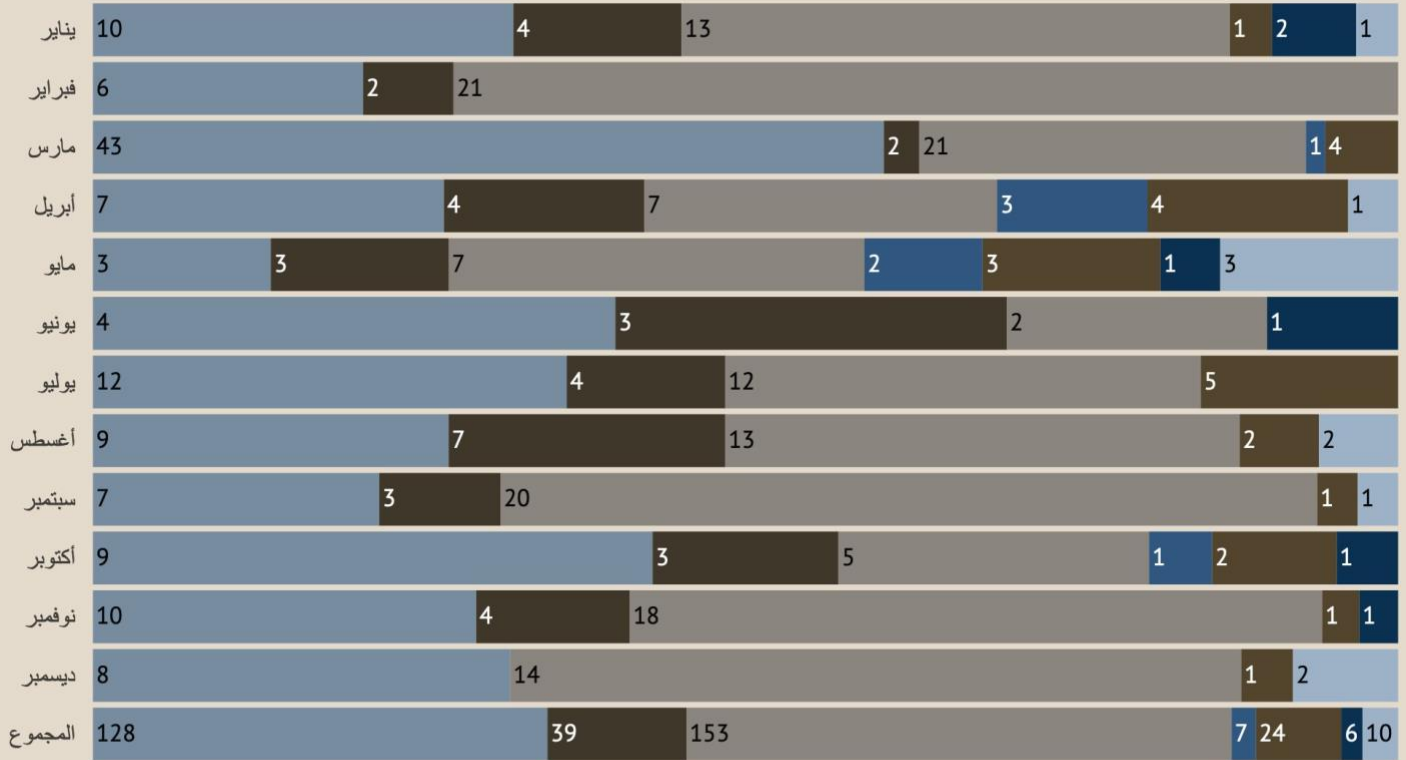
ويسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر غياب سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة.

ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، في سبيل وضع المسؤولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع الوعي المجتمعي بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهةها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

هناك أشكالاً متنوعة
من العنف الداخلي
وانتهاك الحريات العامة،
وأخذ القانون باليد،
كمظاهر لغياب سيادة
القانون، من شأنها أن
تتصاعد إذا لم تتخذ
التدابير الكفيلة بالحد
منها"

حصيلة ضحايا الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

تواصلت وتيرة الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون خلال العام 2019، في جميع محافظات قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف المواطنين. وتتنوع خلفيات هذه الانتهاكات ما بين انتشار استخدام الأسلحة الفردية، والانفجارات الداخلية، والعبث بالأجسام المشبوهة. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان مقتل (39) مواطناً، وإصابة (153) آخرين.



● عدد الأحداث ● عدد الوفيات ● عدد الإصابات ● وفيات أطفال ● إصابات أطفال ● وفيات نساء ● إصابات نساء

رصد مركز الميزان استمرار سقوط ضحايا العنف الداخلي وغياب سيادة القانون

المس بالسلامة الجسدية والشخصية



يتناول التقرير تحت هذا العنوان الأحداث والانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، سواء كانت الخلفية شجار عائلي أو شخصي، أو عبث بالأسلحة، أو عمليات إطلاق النار وغيرها من أشكال انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، والتي أسهمت في ارتفاع أعداد الضحايا.

يورد الجدول التالي جملة الانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، والتي أسفرت عن إيقاع القتلى والجرحى في صفوف المواطنين. وتكشف توثيقات مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن الشجارات العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، ويليه حوادث العبث بالأسلحة، وذلك من حيث عدد الأحداث والضحايا، كما يبين الجدول التالي:

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	وفيات أطفال	أصابات أطفال	وفيات نساء	إصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
احتجاج	1	0	1	0	0	0	0	0	0
إطلاق صواريخ محلية الصنع	1	0	1	0	0	0	0	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	5	1	5	0	2	0	1	0	0
اعتقال	2	1	0	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	1	1	0	0	0	0	0	0	0
خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي	4	0	2	0	1	0	0	0	0
شجار عائلي، شخصي	19	9	34	2	4	1	3	5	3
شرف	4	4	0	1	0	3	0	0	0
عبث بالأسلحة الناري	9	5	4	1	3	1	0	0	0
نفق تجاري	1	2	6	0	0	0	0	0	0
أخرى	1	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	48	24	53	4	10	5	4	5	3

جدول يوضح أعداد ضحايا المس بالسلامة الجسدية حسب خلفية الحادث خلال العام 2019

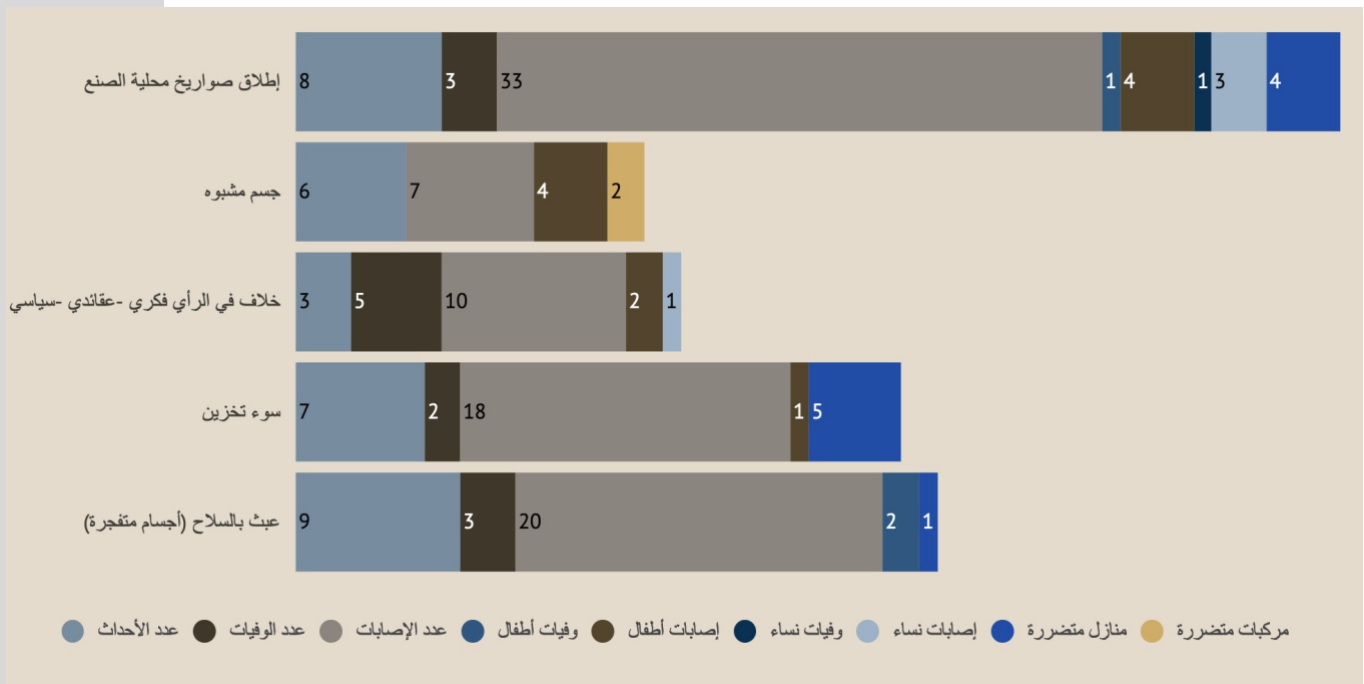
الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام وتخزين الأجسام المتفجرة، أو العبث بها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، (33) حادث، أسفرت عن مقتل (13) مواطناً، كما يوضح الجدول التالي.

جسم مشبوه 6	سوء تخزين 7	عبث بالسلاح (أجسام متفجرة) 9
خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي 3		إطلاق صواريخ محلية الصنع 8

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	وفيات أطفال	إصابات أطفال	وفيات نساء	إصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
إطلاق صواريخ محلية الصنع	8	3	33	1	4	1	3	4	0
جسم مشبوه	6	0	7	0	4	0	0	0	2
خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي	3	5	10	0	2	0	1	0	0
سوء تخزين	7	2	18	0	1	0	0	5	0
عبث بالسلاح (أجسام متفجرة)	9	3	20	2	0	0	0	1	0
المجموع	33	13	88	3	11	1	4	10	2

جدول يوضح أعداد ضحايا الانفجارات الداخلية وخلفياتها خلال العام 2019



انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. بل لقد منحت السلطات نفسها حق التدخل في عقد الاجتماعات في القاعات المغلقة حيث وثق المركز (4) حوادث تم فيها منع وفض لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة، ما يقوض واحدة من أهم الحريات العامة للنظام السياسي الديمقراطي. هذا وفضت بالقوة تجمعات سلمية في مناطق مختلفة من قطاع غزة، ووثق المركز بعض حوادث الاعتداء على المواطنين، وتعرضهم لإصابات جسدية ناتجة عن استخدام القوة من قبل أفراد الأمن. تجدر الإشارة إلى أن العديد من المواطنين ممن تعرضوا للاعتداء لم يتوجهوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وبالتالي فإن أعداد المصابين في الجدول التالي، قد لا تعبر عن الحقيقة.

خلفية الحادث	عدد الحوادث	عدد المصابين	منهم أطفال	منهم نساء
احتجاج	32	12	3	2
خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي	9	0	0	0
المجموع	41	12	3	2

جدول يوضح أعداد حوادث انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة خلال النصف الأول من العام 2019 ط

الاعتداء على الممتلكات العامة

يعتبر الاعتداء على الممتلكات العامة واحد من مظاهر غياب سيادة القانون، ويسهم في ازدياد حالات الفوضى والفلتان الأمني، وقد وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير على الأقل حالتين جرى فيها الاعتداء على الممتلكات العامة.

الحركة والتنقل

يعتبر الحق في حرية الحركة والتنقل واحدة من حقوق الإنسان الأساسية، وينطوي على تعطيل هذا الحق أو وضع القيود عليه، انتهاك مجموعة أخرى من الحقوق، خاصة إذا كان السفر يتعلق بالدراسة والعلاج والعمل... إلخ، وبحسب القانون لا يجب وضع القيود على حرية الحركة والتنقل بدون مسوغ قانوني في حالات محددة بعينها. هذا وقد وثق المركز خلال فترة التقرير على الأقل حالة واحدة منع خلالها مواطن من السفر.

الاعتداء على صحافيين:

34	عدد حالات الاعتداء
28	عدد الصحافيين
27	اعتقال
3	إصابة
14	منع أو إعاقة عمل
4	تكرر اعتقالهم أو الاعتداء عليهم أكثر من مرة

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن والشرطة، وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير (34) حالة اعتداء تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الإعلامية، وقد تتعدد أشكال الانتهاك الواردة في الحادث الواحد.

اعتقالات واستدعاءات:

رصد المركز خلال عام 2019 تصاعد عمليات الاستدعاء والتوقيف على خلفية الانتماء أو الرأي السياسي، وهي انتهاكات كانت ولم تزل مدفوعة بحالة الانقسام السياسي التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، يورد التقرير مجمل الانتهاكات تحت هذا العنوان من خلال الجدول الآتي:

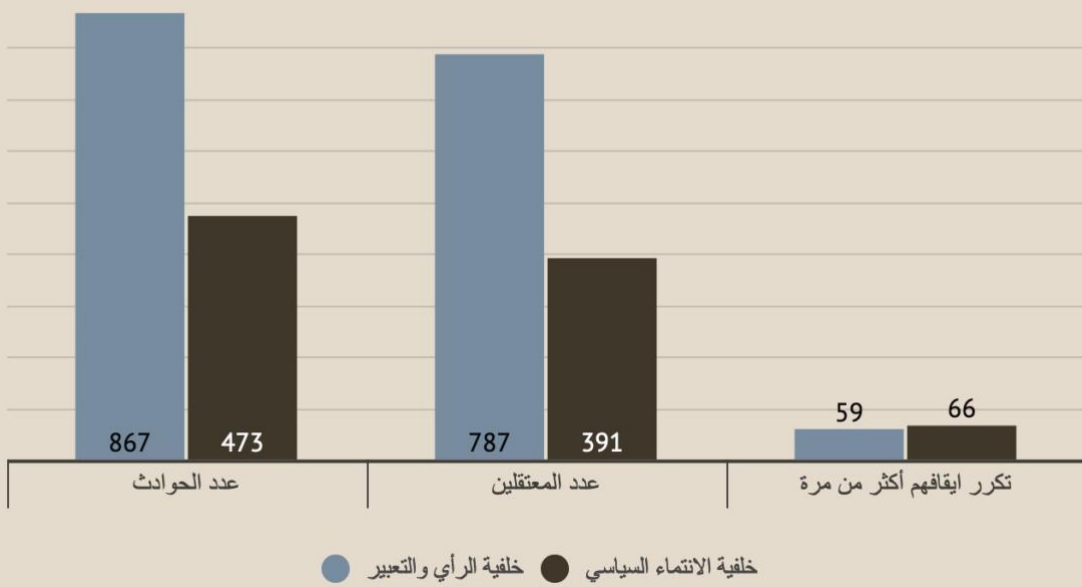
473	عدد الحوادث على خلفية الانتماء السياسي
391	عدد المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي
66	معتقلون تكرر إيقافهم أكثر من مرة

"مركز الميزان يطالب باتخاذ التدابير التي تضمن احترام القانون وتحمي حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير بأشكال التعبير كافة وحماية حق المواطنين في عدم التعرض للتوقيف التعسفي غير المشروع وحق الموقوفين بالحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة".

اعتقالات على خلفية حرية الرأي والتعبير

شهد عام 2019 تصاعداً ملحوظاً في عمليات الاستدعاء والتوقيف والاعتقال على خلفية المشاركة في التجمعات السلمية، لاسيما المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية، وطالت الذين شاركوا أو دعوا للمشاركة في تلك التجمعات السلمية عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما وطالت بعض الصحافيين الذي قاموا بتغطية أحداث التجمعات السلمية، حيث استطاع أن يوثق المركز في هذا الإطار استدعاء واعتقال 787 مواطناً من مختلف محافظات قطاع غزة.

867	عدد الحوادث على خلفية الرأي والتعبير
787	عدد المعتقلين
59	تكرر ايقافهم أكثر من مرة



وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف

يغطي التقرير حالات الوفاة داخل السجون، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير وفاة مواطنين اثنين، وبالنظر إلى أن الوفاة حدثت داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف، فهي تتطلب التحقيق في ملابساتها للوقوف على أسباب الوفاة، وفحص معايير وظروف الاحتجاز، وشبهات التعذيب والمعاملة القاسية والملاإنسانية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جوّاً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

تظهر الإحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تزل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيئته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه يفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، بهدف أن يُصوّب العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.